

الجديدة ... شرط الا تكون مختلفة بصورة جذرية عن حدود حزيران ١٩٦٧ « (اريئيل غيناي - يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٢/٢١) أي ، بصيغة اخرى ، بعد موافقة اسرائيل على مشروع روجرز ، والانسحاب من كل المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ مع « تعديلات طفيفة » في الحدود ، وهو المشروع الذي يدعي الاسرائيليون ان كيسنجر لا يزال يعمل على تنفيذه (شموئيل سيف - معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢١) وناحوم برناع - دافسار ، ١٩٧٥/٢/٢٧ (١٩٧٥) .

ولخص احدهم ، من ناحية ثانية ، النقاش حول اقتراحات تقديم ضمانات امريكية لاسرائيل بقوله « ... اننا نتحول بسرعة من دولة مستقلة ، متعلقة حقا بمساعدات من الخارج ، الى محمية ، تعيش على حساب الولايات المتحدة . اننا ننوي طلب ٢٥ مليار دولار من الولايات المتحدة ، خلال سنة الميزانية ١٩٧٦ ، منها ١٤٨ مليار مساعدة أمنية . واذا ايسر الكونغرس والادارة [الاميركيان] هذا الطلب ، ستقف اسرائيل لاول مرة في رأس قائمة المحتاجين الى مساعدة امريكية ... ويبدو اننا نتقرب من الوصول الى وضع متناقض ، يتقلص فيه استقلالنا السياسي كلما ازدادت قوتنا العسكرية . ان هذه الصيغة سيئة بالنسبة لاسرائيل وسيئة ايضا ، عمليا ، بالنسبة لاميركا » (ناحوم برناع - المصدر نفسه) .

استمرار الدعوات لعقد مؤتمر جنيف ...

رغم انهك الاسرائيليين في مناقشة مساهية المرحلة المقبلة من التسوية مع مصر والانسحاب الجزئي من سيناء ، ومن ثم مسألة الضمانات الامريكية ، استمرت في الوقت نفسه الدعوات المطالبة بالعمل على عقد مؤتمر جنيف ، خاصة وان « مجال المناورة الذي بقي [امام اسرائيل] يبدو الان ضيقا للغاية ، بل يبدو وكأنه غير موجود تقريبا ، بحسب رأي بعض كبار الوزراء في القدس . ومن هنا يبدو ان الذهاب الى جنيف واقعي اكثر ، ويكاد يصعب منعه ، حتى اذا تم اتفاق جزئي مع مصر . لقد تم الاتفاق على هذا ، لا بالنسبة للعرب والسوفييت فقط ، وانما بالنسبة لكيسنجر ايضا » (يهوشوا تدمور - دافسار ، ١٩٧٥/٢/١٨) . ولهذا لا بد لاسرائيل من

هذه الحقيقة تبعث الشك ايضا في مصداقية المساعدات الامريكية خلال السنوات العشر القادمة . وعليه ... فالنتيجة ... هي انه من الافضل لاسرائيل ان تنسحب ، نحو السلام - عندما تحين الفرصة لذلك ، بدلا من المخاطرة ... (شموئيل سيف - معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢١) .

وتطرق معلقون آخرون ايضا الى البحث في مسألة الضمانات الامريكية لاسرائيل ، فأشار احدهم الى ان هذه الضمانات « قد تكون اساسا مهما في تقوية امننا ، وبمثابة اضافة طباع قانوني على العلاقات الخاصة ، القائمة بيننا وبين صديقتنا الكبيرة ، فيما وراء المحيط » (يعقوب كروز - يديعوت احرونوت ، ١٩٧٥/٢/٢٠) . ولكن على اسرائيل ان تهتم بشكل خاص بتوضيح مضمون تلك الضمانات ، « ويؤكد ان نتذكر تجربتنا المرة مع تصريح الدول الكبرى الثلاث في ايار ١٩٥٠ وووعد الولايات المتحدة في اذار ١٩٥٧ بشأن حرية الملاحة في قناة السويس ومضائق تيران » - التي « تخرت » ، بحسب رأيه (المصدر نفسه) . كذلك طالب اخر « بعدم الاستخفاف بقوة الضمانات الامريكية ، حتى اذا كانت تنقص الولايات المتحدة اليوم الارادة الصادقة لتنفيذها عنوة ، عندما يطلب منها ذلك . فالضمانات الامريكية ، في نهاية الامر ، جزء حيوي من اتفاقيات الفصل ، وستكون جزءا حيويا ايضا من الاتفاقية المقبلة مع مصر . ولا شك ان تسويات اخرى ، ان تمت ، ستحتوي على تلك الضمانات ، ولا شك ايضا ان نحوي هذه الضمانات يعتبر عاملا في الحسابات الاسرائيلية عند البحث في انسحاب اخر . ان للضمانات الامريكية قسوة رادعة تجاه العرب والروس ، ولها ايضا مغزى كبير لجهة مساعدات الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والاقتصادية لاسرائيل . ان مسألة تصرف الولايات المتحدة ، مثلا ، في حالة هجوم اسرائيلي على سوريا كانت ستقلنا اقل لو كان الوضع على حدود الجولان منظما بمساعدة ضمانات امريكية » (ناحوم برناع - دافسار ، ١٩٧٥/٢/٢٧) .

وتشير معظم التعليقات الاسرائيلية الى « ان الاميركيين سيقدمون ضمانات لحدود اسرائيل